

السياسات التمويلية الفلاحية ومساهمتها في التنمية المحلية بالجزائر، إقليم ولاية تيارت نموذجا

Agricultural Human Resources and their Contribution to Local Development in Algeria, Province of Tiaret as a model

د. ساعد محمد

جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر

saadmohamed8013@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2019/11/29

تاريخ الاستلام: 2019/01/22

الملخص: يهدف هذا البحث إلى تبيان مدى مساهمة التمويل الفلاحي بآلياته وبرامجه المختلفة في تطوير الشعب الفلاحية بمختلف أنواعها، وتحقيق الأمن الغذائي ومن ثم النهوض بالتنمية المحلية. وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل الفلاحي يلعب دورا هاما وحاسما في تحقيق التنمية المحلية، إذ أنه يساهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد الطبيعية بالشكل الذي يسمح برفع الكميات المنتجة من مختلف المحاصيل الزراعية والحيوانية من دون الإضرار بالبيئة واحتياجات الأجيال القادمة، وتبين هذا جليا من خلال الدراسة التطبيقية على ولاية تيارت نموذجا. كما أوصت الدراسة على الزيادة من حجم التحفيزات الموجهة للفلاحين خاصة في مجالات القروض والتوعية الفلاحية.

الكلمات المفتاحية: الفلاحة، التنمية المحلية، التمويل الفلاحي، الشعب الفلاحية، المحاصيل الزراعية والحيوانية.

Abstract: This research aims to show the extent of the contribution of agricultural finance with its various mechanisms and programs in the development of agricultural people of all kinds, and achieve food security and thus promote local development. The study concluded that agricultural finance plays an important and decisive role in achieving local development, as it contributes to raising the efficiency of allocating natural resources in a way that allows raising the quantities produced from various agricultural and animal crops without harming the environment and the needs of future generations. On the Tiaret province as a model. The study recommended an increase in the volume of incentives directed at farmers especially in the fields of loans and agricultural awareness.

Keywords: Agriculture, Local development, Agricultural finance, Agricultural people, Agricultural and animal crops.

JEL Classification : O13

*مرسل المقال: ساعد محمد (saadmohamed8013@yahoo.fr).

المقدمة:

أدركت جميع دول العالم أهمية القطاع الفلاحي، كقطاع تنموي بديل لباقي القطاعات النابضة على غرار قطاع المحروقات، خصوصاً الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، باعتباره كفيل بزيادة الإنتاج لمواكبة متطلبات المجتمع. وانتظام انسياب المحاصيل الزراعية أمر ضروري لتحقيق الأمن الغذائي في إطار تنمية اقتصادية شاملة، وفي الجزائر يعد القطاع الفلاحي الركيزة الأساسية لبناء الاقتصاد الوطني، إلا أنه لم يحظى باهتمام كبير من قبل القائمين عليه لاسيما فيما يخص المخصصات الاستثمارية والتمويلية المتاحة له، عرف هذا القطاع قصورا في تكوين رأس المال بسبب انخفاض الأهمية النسبية للاستثمارات الموجهة إليه مقارنة بالقطاعات الصناعية والتجارية والخدماتية. لكن مع بداية الثمانينات ومع انخفاض أسعار البترول تدهورت الوضعية الاقتصادية للبلاد، مما أدى بالسلطة القائمة آنذاك إلى إعادة التفكير في إصلاحات جذرية لتسيير القطاع العام بما في ذلك القطاع الفلاحي. لذا أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها معتمدة في ذلك على التنمية المحلية. وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة: ما مدى مساهمة التمويل الفلاحي في التنمية المحلية بالجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما علاقة تطوير قطاع الفلاحة بالأمن الغذائي، وتحسين المؤشرات التنموية للاقتصاد المحلي والوطني؟

- هل ساهم التمويل الفلاحي في تطوير وتعدد الشعب الفلاحية، وما تأثير ذلك على التنمية؟

فرضيات الدراسة: على ضوء إشكالية الدراسة والأهداف المصاغة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- من المحتمل أن السياسات التمويلية الفلاحية المنتهجة في الجزائر كلها عرفت إخفاقا.

- تساهم السياسات التمويلية الفلاحية من خلال الشعب الفلاحية في زيادة الإنتاج ومن ثم تحقيق الاكتفاء الذاتي.

- تساهم السياسات التمويلية الفلاحية على غرار بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى بنسبة أكبر في توفير مناصب العمل، تحسين المستوى المعيشي للفلاح ومن ثم زيادة التنمية المحلية.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة في إبراز أهم السياسات التمويلية الفلاحية، ودورها في تحقيق التنمية المحلية من خلال مردودية الشعب الفلاحية وتوفير مناصب العمل وكذا تحسين مستوى معيشة الفلاح بإقليم ولاية تيارت.

أهداف البحث:

- التعرف على أهم السياسات التمويلية الفلاحية المنتهجة في الجزائر.

- أهم الشعب الفلاحية ومساهماتها في تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بولاية تيارت بصفة خاصة.

- التعرف على مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تقليص معدلات البطالة.

1. التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

1.1. الفلاحة: عرفت على أنها جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب، الصوف، اللحوم، الجلود وتربية الدواجن والنحل وغيرها. كذلك تشمل الفلاحة أي عمل لاحق يجري بالمزرعة لإعادة المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء، فالزراعة هي علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية (عبد الوهاب الداهري، 1969، ص 37).

2.1. التنمية المحلية: "إذ هي جميع العمليات التي تتضافر فيها جهود أفراد المجتمع مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي، والعمل على تكامل هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمة وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم الوطني الشامل" (مريم أحمد، 2005، ص 234).

3.1. كما تعرفها الأمم المتحدة: "بأنها تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنها اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيها الفقراء والمهمشين".

4.1. الإصلاح الفلاحي: يعرف بأنه: "مجموعة الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لإحداث تغييرات إيجابية في الحقوق المتعلقة بالأرض الزراعية من حيث ملكيتها وحيازتها والتصرف بها، لينجم عن هذه التغييرات إلغاء احتكار الأرض الزراعية أو تقليصه وضمان توزيع أكثر عدالة في الثروة والدخول. ويتم ذلك عن طريق وضع حد أعلى للملكية الزراعية الخاصة لا يجوز تخطيه، والاستيلاء على ما يتجاوز هذا الحد من أراض وتوزيعها على فقراء الفلاحين المستحقين وفقا لشروط وأولويات تختلف باختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والسكانية والاجتماعية لكل بلد". (عمر جنينة وآخرون، 2011، ص 09).

5.1. الشعب الفلاحية: تحتوي هذه الأخيرة على المنتجات الحيوانية كاللحوم البيضاء والحمراء، والمنتجات النباتية كالحبوب والخضروات.

2. السياسات التمويلية الفلاحية:

القطاع الزراعي على غرار باقي القطاعات يحتاج إلى رأس المال، باعتباره من أهم القطاعات التي تساهم في التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، فلقد عملت الدولة بصفتها وصية على هذا القطاع إلى أحداث قروض تمويلية، سيتم التطرق إليها على النحو التالي.

1.2. قرض التحدي:

هو قرض استثماري مدعم بمنح من أجل تربية المواشي وإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة، سواء تلك المملوكة للخووص أو تلك التابعة لأُملاك الدولة، يوجه هذا القرض إلى جميع المشاريع الاستثمارية الموافق عليها في إطار الاستصلاح من طرف الهيئات المختصة لوزارة الفلاحة لاسيما الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وقد حددت قيمته بـ 01 مليون دينار جزائري للهكتار فيما يخص الاستغلال الجديد للمستثمرات الفلاحية، وبشان

خصوصيات القرض فان أجال التسديد متوسطة الأجل إذا تصل إلى 07 سنوات وتمتد إلى غاية 15 سنة، وذلك بدون فائدة للسنوات الثلاثة الأولى لتحديد النسبة 01% بداية من العام الرابع، وترتفع إلى 3% في العامين السادس والسابع من عمر المشروع، وسيكون بإمكان الأشخاص المعنويين والطبيعيين الاستفادة من القرض بشرط أن يكونوا حائزين على دفتر الأعباء صادر عن الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وان يكون ذلك في إطار ملكية خاصة أو في إطار تنازل.

أ. الملف المطلوب للاستفادة من قرض التحدي: شهادة ميلادية أصلية؛ نسخة من بطاقة الهوية؛ دفتر الشروط مصادق عليه من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛ دراسة تقنية للمشروع مستخرجة من مكتب دراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛ بطاقة أو شهادة فلاح؛ عقد ملكية أو قرار امتياز؛ الفواتير النموذجية؛ قرار الاستفادة من الدعم في حالة وجوده؛ رخصة البناء للمنشآت المراد إنجازها داخل المستثمرة؛ الاعتماد الصحي بالنسبة لحظائر الدواجن والمواشي المراد إنشاؤها؛ رخصة مصالح الري لحفر الآبار في حالة ما إذا كان هذا الأخير ضروري (وثائق مقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيارت).

ب. المشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض التحدي:

ب.1. فيما يتعلق بأشغال التهيئة وحماية الأراضي:

— الصرف والتطهير؛ أشغال التوجيه وإزالة الحجارة؛ وضع مصدات الرياح؛ التعديل؛ أشغال التسوية وتهيئة الأرضية؛ فتح الأراضي الفلاحية؛ جلب الطاقة الكهربائية.

ب.2. عمليات تطوير السقي الفلاحي:

— تجنيد معدات الري وتهيئة وإنجاز الآبار الجديدة؛ استقطاعات التلال، العثور على مصادر المياه، تحويل الماء، الحفر والآبار؛ إنجاز أحواض لتخزين المياه؛ تجهيز مضخات المياه؛ إنشاء شبكات توزيع المياه؛ إنشاء وإعادة تهيئة قنوات الصرف؛ تصليح المضخات الموجهة للاستعمال الفلاحي.

ب.3. وسائل الإنتاج واكتساب المؤهلات:

— الحصول على المواد الأولية "بذور، نباتات، أسمدة ومنتجات فيزيو تقنية"؛ الإنتاج الحيواني: منتجات صيدلانية، أشغال التهيئة، إعادة تأهيل الهياكل الموجهة لتغذية الماشية؛ قلع النباتات التي عمّرت طويلا؛ عمليات تطعيم النباتات؛ اقتناء العتاد الفلاحي؛ اقتناء وسائل النقل الخاصة؛ اقتناء عتاد وتجهيزات تربية المواشي.

ب.4. إنجاز منشآت التخزين، التحويل، التعبئة، التغليف والتقييم:

— إنجاز وتجديد الصناعات التحويلية والمنتجات الفلاحية الكائنة بالقرب أو على المزارع؛ إنجاز منشآت تخزين المنتجات الفلاحية؛ بناء أو تهيئة المنشآت الخاصة بمنتجات التعبئة والتغليف لاستعمالها في المجال الفلاحي والصناعات الغذائية (وثائق مقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيارت).

ج. عدد المستفيدين من قرض التحدي:

الجدول رقم (1): قروض "التحدي" الممنوحة خلال الفترة (2013-2018)

الوحدة: دينار جزائري

السنة	عدد المستفيدين	مبلغ الاستثمار 10^6
2013	26	75.800.000
2014	86	332.100.000
2015	92	228.720.000
2016	121	309.395.000
2017	68	437.221.000
2018	84	689.000.000

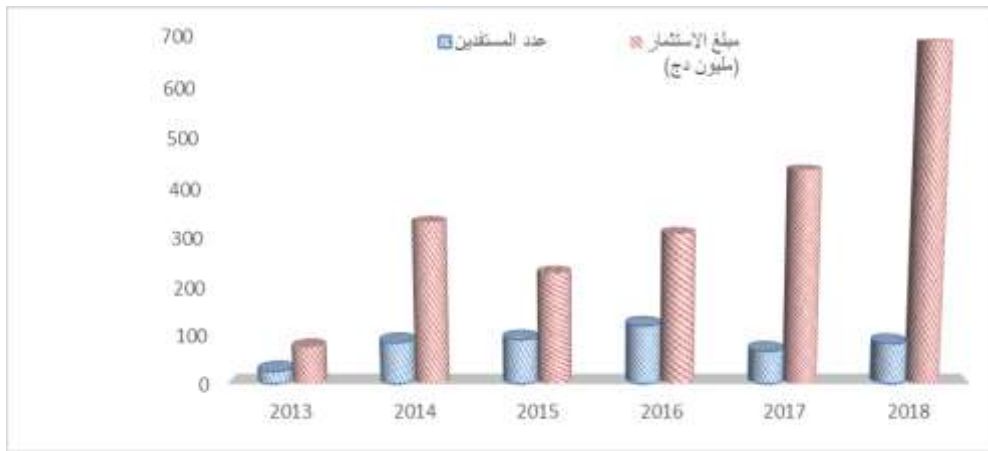
المصدر: تقرير بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية تيارت

من خلال الجدول نلاحظ أن 2013 هي سنة إنشاء هذه الصيغة الجديدة من القروض لتمويل المشاريع الفلاحية حيث كان الإقبال ضعيفا مقارنة بالسنوات الموالية، حيث بلغ عدد المستفيدين 26 بمبلغ استثماري قدر بـ: 75.800.000 دج، وبلغ ذروته سنة 2016 بـ: 121 مستفيدا بمبلغ استثماري قدره 309.395.000 دج وهذا راجع إلى التحفيز عن طريق عمليات الإرشاد الفلاحي والتكوين المتبعة من طرف الدولة، زد على ذلك تخصيص أكثر من 1500 مليار دج خلال الخماسي 2015-2019.

د. مقارنة عدد المستفيدين ومبالغ الاستثمار لقرض التحدي خلال الفترة 2013-2018

الشكل رقم (1): مقارنة بين عدد المستفيدين ومبالغ الاستثمار لقرض التحدي خلال الفترة 2013-

2018



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيارت

من الشكل أعلاه نلاحظ أن مبالغ الاستثمار تضاعفت من سنة إلى أخرى تضاعف معها عدد المستفيدين من سنة 2013 إلى 2016، ليتناقص عدد المستفيدين لسنوات 2017 و2018 على التوالي. ليتزايد خلال أربعة الأشهر الأولى من سنة 2019، إذ بلغ 28 مستفيد بمبلغ استثمار مقدر بـ: 224.321.000 دج.

2.2. القرض الرفيق:

يعد من أفضل السبل التي من خلالها جسدت السلطات العمومية دعمها للقطاع الزراعي، حيث يعتبر قرضا موسميا يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال سنة، ويشمل هذا القرض نشاط الزراعة بشتى أنواعها (حبوب، خضر، فواكه) ونشاط تربية الدواجن وتمويل العلف بالنسبة لمربي المواشي، ونشاطات التعاونية الفلاحية، التجمعات، فيدراليات ووحدات مصالح فلاحية، وعن المجالات الاستثمارية التي يشملها القرض الذي اختير له اسم "الرفيق" ليكون أحسن رفيق للفلاح، يشير البيان إلى اقتناء التجهيزات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية من بذور وشتائل، أسمدة ومواد صحية نباتية بالإضافة إلى اقتناء الأغذية بالنسبة للحيوانات من أعلاف ووسائل الشرب الخاصة بتربية مختلف الأصناف من الحيوانات، ومنتجات أدوية بيطرية، مع مساعدة كل الصناعيين في المجال الفلاحي باقتناء التجهيزات الضرورية لتخزين المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، ووسائل تحسين نظام السقي من خلال الاقتصاد في المياه، اقتناء العتاد الفلاحي في إطار قرض البيع بالإيجار، بناء أو تجديد هياكل تربية الحيوانات والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية وبناء وإقامة البيوت البلاستيكية متعددة القبب، مع مساعدة كل من ينوي تهيئة الإسطبلات والحظائر الحيوانية والمرابض. (وثائق مقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيارت)

أ. الملف المطلوب للاستفادة من قرض الرفيق:

- طلب خطي للقرض؛ شهادة ميلاد أصلية؛ شهادة إقامة؛ نسخة من بطاقة الهوية؛ بطاقة أو شهادة فلاح؛ بيان يثبت حق الانتفاع أو ملكية للمستثمرة؛ الفواتير النموذجية؛ طاقة تعريفية للمستثمرة؛ شهادة عدم المديونية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي؛ التفاوض مع البنك حول نوعية الضمان.

ب. الشروط المطلوبة للاستفادة من القرض الرفيق: فقد تقرر اعتماد ثلاثة شروط للفلاح أو المربي الراغب في الاستفادة من هذا النوع الجديد من التمويل ويتعلق الأمر بأن يلتزم المستفيد من "قرض الرفيق" بتسديده في أجل لا يتجاوز سنة واحدة على أن يتمتع صاحب القرض من حق تكفل الوزارة بدفع الفوائد بدلا عنه، وكذا الحصول على قرض ثاني في السنة الموالية بنفس الشروط. وفي حالة عجز الفلاح أو المزارع عن تسديد القرض الذي عليه عند نهاية المهلة والتي قد تمتد بستة أشهر إضافية في حالة الظروف الصعبة مثل الجفاف أو الفيضانات، سيفقد صاحب القرض الحق في التغطية التي توفرها الوزارة بخصوص الفوائد المترتبة على القرض ولن يستفيد المتأخرون من قروض جديدة.

ج. عدد المستفيدين من قرض الرفيق:

الجدول رقم (2): قروض "الرفيق" الممنوحة خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة: دينار جزائري

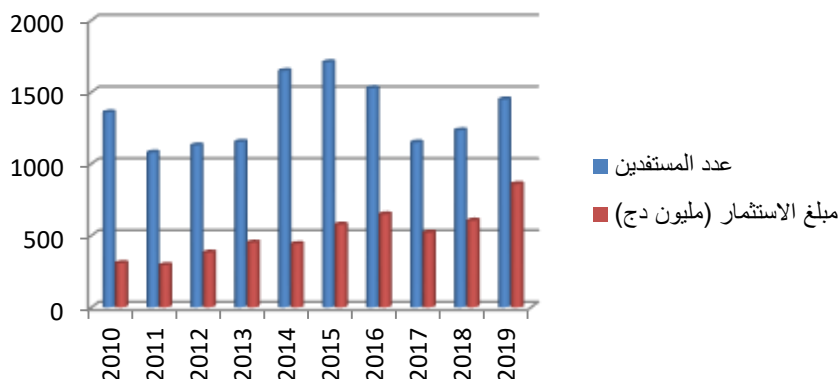
السنة	عدد المستفيدين	المبلغ
2010	1358	308.250.000
2011	1078	294.620.000
2012	1129	382.192.000
2013	1153	451.000.000
2014	1647	542.000.000
2015	1708	577.000.000
2016	1528	648.000.000
2017	1149	521.650.000
2018	1233	604.800.000
2019 إلى غاية 04/30	1449	858.700.000

المصدر: تقرير بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية تيارت

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المستفيدين من هذا القرض ثابت نوعا ما، مما يفسر سلاسة إجراءات المنح، غير أن مبلغ الاستثمار في تزايد مستمر حيث بلغ 858.700.000 دج خلال أربعة الأشهر الأولى من سنة 2019.

د. مقارنة بين عدد المستفيدين ومبالغ الاستثمار لقرض الرفيق خلال الفترة 2010-2019:

الشكل رقم (2): مقارنة بين عدد المستفيدين ومبالغ الاستثمار لقرض الرفيق خلال الفترة 2010-2019



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية تيارت

من الشكل نلاحظ أن عدد المستفيدين من قرض الرفيق تزايد من سنة لأخرى وهذا نظرا للتسهيلات الممنوحة من قبل البنك، إلا أن مبالغ الاستثمارات هي الأخرى تزايدت لكن ليس بالشكل الكافي مقارنة بعد المستفيدين.

3.2. قرض ANGEM-ANSEJ-CNAC:

في إطار التدابير والتحفيزات المقدمة من طرف الدولة بإنشاء هيئات عمومية مجسدة في كل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، يمول البنك في إطار هاته البرامج إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة وتربية المواشي سواء المملوكة للخواص أو تلك التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وقدرت مدة القرض من 5 سنوات إلى 8 سنوات من ضمنها مدة التأجيل، لايسدد خلالها المستفيد لا رأس المال ولا الفائدة، ويبدأ احتساب مدة 8 سنوات بعد حصول المعني على آخر صك بنكي لإنجاز مشروعه، ثم بعد ذلك يقوم بتسديد القرض المحصل عليه من الهيئة المعنية «ANSEJ-CNAC» بدون فوائد من تسديد القرض مما يجعل مدة القرض 13 سنة.

أ. المشاريع المؤهلة للاستفادة من القرض: أشغال تحضير تهيئة وحماية الأراضي؛ تطوير السقي الفلاحي؛ إنشاء، تجهيز، عصرنة المستثمرات الفلاحية؛ تدعيم قدرات الإنتاج؛ تشمين المنتوجات الفلاحية وتربية المواشي؛ حماية وتطوير الثروة الحيوانية؛ اقتناء عوامل ووسائل الإنتاج؛ انجاز المنشآت بتخزين، تحويل وتعليب المنتوجات الفلاحية؛ الإنتاج الحرثي.

ب. الملف المطلوب للاستفادة من القرض:

- نسخة من شهادة الدبلوم أو المؤهل المهني أو أي وثيقة أخرى تشهد بالمعرفة؛ نسخة واحدة من قسيمة المؤهل المهني؛ بطاقتي إقامة؛ الالتزام بخلق 03 فرص عمل دائمة بما في ذلك المستثمر المعني في الشركة عندما يكون عمر المسير أكثر من سنة 35 وأقل من أو يساوي 40 سنة في وقت تقديم النموذج؛ نسخة من وثيقة التسجيل المحدث، الصادرة عن خدمات وكالة التشغيل بولاية المعني كطالب للعمل؛ فاتورة شكلية للمعدات (بجميع الضرائب المدرجة) ورأس المال العامل؛ فاتورة أولية للتأمين متعدد المخاطر أو تأمين جميع المخاطر للمعدات وجميع الضرائب الشاملة TTC؛ تقدير ميزانية تهيئة المبنى (بما في ذلك جميع الضرائب) إن وجدت؛ نسخة من عقد المستثمر، المورد الذي تم استكماله وتوقيعه من قبل الطرفين. (وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية تيارت).

ج. عدد المستفيدين من قروض ANSEJ-ANGEM-CNAC:

الجدول رقم (3): قروض "ANSEJ-ANGEM-CNAC" الممنوحة خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة: دينار جزائري

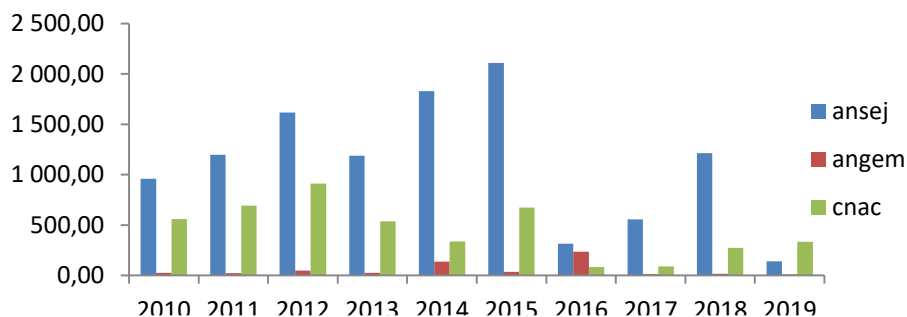
السنة	ANSEJ		ANGEM		CNAC	
	المستفيدين	المبلغ	المستفيدين	المبلغ	المستفيدين	المبلغ
2010	229	958 000 000,00	60	24.500.000	210	559.760.000
2011	392	1 196 000 000,00	58	21.650.000	296	692.930.000
2012	679	1 616 000 000,00	134	47.334.000	445	911.880.000
2013	324	1 187 000 000,00	61	26.286.000	241	537.565.000
2014	439	1 831 000 000,00	278	135.700.000	130	336.485.000
2015	457	2 108 000 000,00	74	35.570.000	238	673.575.000
2016	66	313 800 000,00	41	234.339.000	27	80.814.000
2017	105	555 000 000,00	23	13.242.000	27	89.930.000
2018	210	1 214 000 000,00	26	16.550.000	75	272.685.000
2019	28	138 780 000,00	13	7.970.000	68	333.350.000

المصدر: تقرير بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيارت

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المستفيدين من القروض التمويلية في ميدان الفلاحة عبر جهاز ANSEJ يتصدر عدد المستفيدين مقارنة بالأجهزة الأخرى (ANGEM-CNAC)، وباعتبار هذا الجهاز موجه لفئة الشباب (18-35 سنة) يتضح لنا أن هاته الفئة لها اهتمام بمجال الفلاحة، حيث بلغ عدد المستفيدين 2929 خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية أبريل 2019.

د. مقارنة مبالغ الاستثمار لأجهزة ANSEJ-ANGEM-CNAC:

الشكل رقم (3): مقارنة مبالغ الاستثمار لأجهزة ANSEJ-ANGEM-CNAC



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (3)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن مبالغ الاستثمار من خلال صيغة قرض ANSEJ-ANGEM-CNAC، تصدرها قرض ANSEJ. على مدار السنوات العشر من 2010 إلى 2019. تلاها قرض CNAC. ليتبدل الترتيب قرض ANGEM بمبالغ تكاد تكون معدومة. وهذا نظرا لعدم إقبال طالبي القروض على هذه الصيغة ويرجع ذلك حسب ما استقيناه من المستفيدين من الصيغ الأخرى للتعقيدات الإدارية التي تملئها هذه الصيغة.

3. تدابير الدعم الفلاحي:

- زيادة على السياسات التمويلية المذكورة أعلاه، أقرت الدولة عدة إجراءات لدعم القطاع الفلاحي نذكر منها:
- إعادة إقرار الإجراء المتعلق بتكليف الأسعار المحلية للحبوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب والبقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية.
- دعم تنمية إنتاج وجمع الحليب.
- دعم إنتاج اللحوم (لحوم الأغنام، الماعز، الدواجن، الخيل والإبل).
- تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (الزيتون، التمر، منتوجات الأشجار المثمرة)
- تعفى البذور الموجهة لإنتاج المواد "الزراعية - الغذائية" من الرسوم الجمركية عند الاستيراد.
- إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الإيجارية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة.
- تعفى من الرسم على القيمة المضافة (TVA) الحصادات المصنعة في الجزائر.
- إخضاع المنتجات الآتية، للنسبة المخفضة للرسم على القيمة المضافة المقدرة بـ 7٪ وهي مبيدات الحشرات والفطريات والديدان والأعشاب الضارة المستعملة في الفلاحة؛ والأغشية البلاستيكية المستعملة في الفلاحة.
- الإعفاء من الرسم على صفقات السيارات الجديدة، والجرارات المستعملة للزراعة دون سواها، وكذا المركبات الأخرى غير الخاضعة للتسجيل.
- تطبيق معدل تخفيض قدره 7٪ من الرسم القيمة المضافة على المواد الأولية المواد التي تدخل في صناعة المواد الغذائية للتغذية الحيوانية للدواجن كذلك لحم الدجاج والبيض للاستهلاك.

4. تحليل مساهمة سياسات التمويلات الفلاحية على المستوى المحلي:

سنقوم بتحليل مساهمة سياسات التمويل الفلاحي على مستوى اقليم ولاية تيارت على النحو التالي:

1.4. على مستوى الإنتاج الفلاحي الشعب الفلاحية:

بما أن الحكومة الجزائرية أعطت أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، من خلال رسم خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى

يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها معتمدة في ذلك على التنمية المحلية. من خلال شعبة الحبوب، البقول الجافة وشعبة الخضروات والفواكه:

أ. شعبة الحبوب والعلف: تحتل منتجات الحبوب مكاناً استراتيجياً في المساهمة المحلية، وذلك خلال الفترة 2010-2018 كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (4): تطور إنتاج الحبوب والأعلاف في الفترة 2010-2018

الوحدة: ألف القنطار

المنتج	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
شعبة الحبوب									
القمح الصلب	1659,7	1010,4	2280,6	2127,5			1150	1904	2488
القمح اللين	1195,5	480,5	1280,4	1070,5	480,7	630	312	500	847
الشعير	1516,9	444,3	1650	2743	850	989,4	1155,4	1115,2	2350
الشوفان	201,4	70,3	149	182,22	90,3	80	124,2	80,8	129
شعبة العلف									
العلف الجاف	2135	1050	1502,9	1524,6	746,60	501,4	2002,52	519,2	1325
العلف اللين	590,00	314,30	372,55	475,400	203,4	166,8	276,01	176	380

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

وقد ارتأينا دراسة نتائج المواسم الثلاث الأخيرة وهذا لتوفر المعلومات الخاصة بالإنتاج والمساحة والمردودية، حيث نلاحظ تطور المساحة والإنتاج مما نتج عنه مردود مرتفع خلال الفترة، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (5): كمية الإنتاج بشعبة الحبوب

المنتج	2017-2016			2018-2017		
	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردودية (ق/ه)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردودية (ق/ه)
شعبة الحبوب						
القمح الصلب	121667	1904000	15,64	133838	2488000	18,58
القمح اللين	48000	500000	10,41	63987	847410	13,24
الشعير	106212	1115200	10,49	137968	2350000	17,03
الشوفان	8080	80800	10	9293,5	129184	13,90
شعبة العلف						
العلف الجاف	25960	519200	20	26524	1325478	49,97
العلف اللين	8000	176000	22	7000	380000	54,28

المصدر: تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن إنتاج القمح الصلب تضاعف وهذا بسبب تضاعف مساحة الإنتاج لتصل في موسم (2017-2018) إلى 133.838 هكتار، بينما بلغت نسبة إنتاج القمح اللين 270% مقارنة ما بين نفس الفترتين وشهد الشعير نفس الوتيرة بنسبة ارتفاع 203%، أما بالنسبة للعلف فقد شهد الموسم (2016-2017) انخفاضا في الإنتاج مقارنة مع المواسم الأخرى، وجدير بالذكر أن هذا المردود ينعكس بالإيجاب على شعبة الإنتاج الحيواني. وحسب القائمين على القطاع بالولاية، فإن شعبة الحبوب ساهمت في تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى المحلي وهذا ما تصبوا إليه السياسات الزراعية التي سطرتها الدولة.

ب. شعبة الحبوب الجافة: وتمثل شعبة الحبوب الجافة في إنتاج الحمص، العدس والفاصوليا،... إلخ والتي تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6): تطور إنتاج الحبوب الجافة في الفترة 2010-2018

الوحدة:الطن

المنتج	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الحمص	1010	474.40	812	1600	850	1700	2215	2800	2435
العدس	1910	1320	2000	5740	300	1400	46600	105000	76500
الفاصولياء	6000	4500	3000	-	500	360	-	44	-

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت
وقد قمنا بدراسة تحليلية للمواسم الثلاثة الأخيرة من حيث الإنتاج، المساحة والمردودية وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (7): كمية إنتاج الحبوب الجافة

المنتج	2016-2015			2017-2016			2018-2017		
	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردودية (ق/ه)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردودية (ق/ه)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردودية (ق/ه)
الحمص	342	2215	6.47	515	2800	5.41	399	2435	6.10
العدس	4400	46600	10.59	9650	105000	10.88	10226	76500	7.48
الفاصولياء	-	-	-	20	44	2.2	-	-	-

المصدر: تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

من الجدول رقم (7) نلاحظ أن إنتاج مادة الحمص شهد ارتفاع محسوس في موسم (2016-2017) بعد أن استقر في الموسم الأخير بمحصول قدر بـ 2435 قنطار بمعدل مردودية 6.10 قنطار/هكتار هذا يدل على أن التراجع في استغلال مساحة أكبر لا يعني بالضرورة تسجيل مردودية أكبر وهذا راجع لاستخدام التقنيات الحديثة كالرش المحوري وانتقاء البذور.

ج. شعبة الخضر والفواكه: تحظى هذه الشعبة بمكانة خاصة في التنمية المحلية لما لها من أهمية في تحقيق الاكتفاء الذاتي وإنشاء مناصب شغل وهذا كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (8): تطور إنتاج الخضار والفواكه

الوحدة: القنطار

المنتوج	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
شعبة الخضار							
خضار	3498614	4190169	3718183	4154600	4236515	4174272	4299161
منها:	81000	78400	84000	90000	98000	95980	63000
طماطم	1342774	1498369	1451643	1507700	1584500	1469312	1611891
بطاطس							
شعبة الفواكه							
المشمش	25440	25440	20000	31800	19875	19000	22040
تفاح	217750	195000	182200	144540	140000	140800	104000
اللوز	9700	8050	8050	21735	24200	16100	11700
العنب	26500	24000	22000	40200	32000	31800	42500
الزيتون	43200	35500	37700	37700	47600	47600	54800
اخرى	179278	151510	150374	157282	140327	134965	128822

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

وقد قمنا بدراسة تحليلية للمواسم الاثنتين الأخيرة من حيث الإنتاج، المساحة والمردودية وهذا ما يظهره

الجدول التالي:

الجدول رقم (9): كمية إنتاج الخضار والفواكه

المنتوج	2017-2016			2018-2017		
	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردودية (ق/هـ)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردودية (ق/هـ)
شعبة الخضار						
خضار منها:	13455	4174272	310.23	13227	4299161	325.03
الطماطم	350.5	95980	350	220	63000	286.36
البطاطس	5363.5	1469312	273.95	5257	1611891	306.62
شعبة الفواكه						
المشمش	2491.5	19000	23.90	1163	22040	20
تفاح	3194	140800	44.24	2375	104000	52
اللوز	3094	16100	20	1032	11700	13
العنب	1029	31800	60	561	42500	80.18
الزيتون	8923	47600	17.12	4849	54800	15.80
اخرى	7579	134965	35.75	3966	128822	37.36

المصدر: تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

من خلال الجدول رقم (9)، نلاحظ انخفاض إنتاج مادة الطماطم 63000 قنطار في موسم (2017-

2018) وهذا راجع لتقلص المساحة المستغلة لإنتاج هذه المادة، أما فيما يخص إنتاج مادة البطاطس فقد عرف

تذبذب طفيف مع استقرار مردودية الإنتاج، أما بالنسبة لشعبة الفواكه فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا في الإنتاج ما

عدا مادتي التفاح واللوز فقد عرفت انخفاضاً سببه تقلص المساحة المغروسة أدبالي انخفاض مردودية الهكتار المغروس لأشجار اللوز.

2.3. على مستوى الإنتاج الحيواني

أ. الثروة الحيوانية: تعتبر هاته الشعبة في ثروة لا يستهان بها بالولاية لاعتبارها منطقة رعوية إلى حد ما، ضف إلى ذلك أن غالبية سكانها يمتنون تربية الأغنام والأبقار وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(10): تطور الثروة الحيوانية

الوحدة:الرأس

الماشية	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأغنام	2071424	2137563	2274030	2324350	2446209	2300756	2179348
منها خروف	1211845	1202727	1387827	1443720	1647460	1677005	1541050
الأبقار	46468	48270	62376	71560	68317	55385	47159
منها الحلوب	26186	26500	31697	40830	39319	33005	27722
ماعز	223399	225000	193500	191250	219947	194876	183631
منها العزرة	114241	120000	122286	104000	129241	115431	109454
الدواجن منها							
دجاج اللحم	4574813	3837060	4328753	5202400	5550100	5778025	6330443
دجاج البيض	55845	77735	115156	94500	86124	100000	80700
ديك الرومي	340200	254110	190542	223000	321600	325000	338000
خلايا النحل	15750	8734	8067	7860	7622	7419	7977

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن عدد الأغنام، الأبقار والماعز عرف تطور ملحوظا خلال السنوات الستة الأولى وهذا نظرا لتحسن الظروف الطبيعية والتقنية أضف إلى ذلك السياسات الزراعية المتبعة من طرف الدولة، إلا أن انتشار الأمراض والأوبئة كالحمل القلاعية مثلا في السنوات الأخيرة أثر سلبا على الثروة الحيوانية مما أدى إلى نقصها.

أما فيما يخص الدواجن فقد شهدت تضاعفا في أعدادها خصوصا دجاج اللحم الموجه للاستهلاك حيث بلغت نسبة تطوره خلال الفترة (2012-2018) ما يقارب 100% وقد عرفت تربية النحل اندثارا ملحوظا في عدد خلايا النحل الذي قدر بـ: 7977 خلية نحل سنة 2018 بعدما كان يبلغ 15696 سنة 2012.

أ. الإنتاج الحيواني: باعتبار الولاية تملك ثروة حيوانية معتبرة فهذا يؤثر مباشرة في الإنتاج الحيواني والذي نلاحظه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11): الكمية المنتجة من الثروة الحيوانية

الوحدة: القنطار

السنة الانتاج	2013	2014	2015	2016	2017	2018
اللحوم الحمراء (قنطار)	228965	238012	266350	275943	311103	298923
منها: لحوم المواشي (قنطار)	197889	205295	229660	236251	269588	265797
منها لحوم الأبقار (قنطار)	17971	19071	23430	27925	26894	20443
لحوم البضاء (قنطار)	94003	95066	113700	117409	120505	134820
الببيض (10 ³ وحدة)	15252	16691	22290	13687	18992	13936
العسل (كغ)	34470	52728	52700	50400	32043	53982
الحليب (هكتولتر)	909190	969260	1153200	1310964	1320920	1058943
الصوف (قنطار)	21635	26992	21900	24843	24900	2584

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

من الجدول رقم (11) نلاحظ بان الكمية المنتجة من اللحوم الحمراء عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة (2013-2018) حيث بلغت ذروتها 311.103 قنطار سنة 2017، أما فيما يخص إنتاج اللحوم البيضاء فقد عرف استقرار نسبي. أما كمية المنتجات الحيوانية الأخرى على غرار البيض، العسل والصوف فقد عرفت تزايد متذبذب ما عدا كمية الحليب المنتجة فقد سجلت ارتفاع واضحا وقياسيا وهذا نظرا للطلب المتزايد على هذه المادة باعتبارها أساسية فقد بلغت 1.320.920 هكتولتر سنة 2017 والتي تغطي احتياجات سكان الولاية.

3.3. على مستوى توفير مناصب العمل :

يقدر العدد الإجمالي للفئة الناشطة ب 309.096، منهم 280.522 نسمة كفئة عاملة، وعدد البطالين فقد بلغ 28.574 بطل أي بمعدل 9.24% من إجمالي الفئة النشطة، وبلغ عدد طالبي العمل والشغل لسنة 2018: 45.647 طالب عمل، منها 33.416 ذكور و 12.231 إناث. (إحصائيات مقدمة من طرف مديرية التشغيل لولاية تيارت). كما تم خلق 15.454 منصب شغل سنة 2018 موزعة على مختلف القطاعات والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (12): المناصب المنشئة لسنة 2018 والموزعة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	مناصب دائمة	مناصب مؤقتة	المجموع
الهياكل العمومية باستثناء الوظائف العمومي	93	129	222
الفلاحة	/	11020	11020
الأشغال العمومية	384	80	464
التجارة	903	/	903
الصناعة	1016	/	1016
مشاريع التنمية القطاعية والاجتماعية	10	1746	1756
مشاريع التنمية البلدية	/	73	73
المجموع	2406	13048	15454

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير مديرية البرجة ومتابعة الميزانية

ومن الجدول رقم (12) نلاحظ أن قطاع الفلاحة يساهم بقدر كبير في إنشاء مناصب شغل وإن كانت مؤقتة حيث بلغت 11020 منصب شغل سنة 2018 ما يمثل 71% من إجمالي المناصب المنشأة لباقي القطاعات، وهذا راجع إلى الرعاية التي توليها الدولة لقطاع الفلاحة من خلال عملية تمويل المشاريع ذات الطابع الفلاحي من أجل دعم وتحفيز الشباب للإقبال على هذا النشاط، وهنا تظهر القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في التنمية المحلية.

4.3. على مستوى تحسين مستوى معيشة الفلاح بولاية تيارت:

لمعرفة ما يجنيه الفلاح على مستوى إقليم ولاية تيارت من مدخول مختلف المنتجات والمحاصيل الفلاحية. سنحاول أن ندرس كلفة الإنتاج لأهم المحاصيل الفلاحية وحجم الفوائد التي يحصلون عليها. وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على الميدان، والتواصل المباشر بالفلاحين وكذا ملاك الموازين المختصة في وزن شاحنات نقل الخضار نحو ولايات الوطن، إضافة إلى المعطيات الإحصائية من المصالح المختصة على غرار مديرية المصالح الفلاحية.

أ. التكلفة الإجمالية لمحصول البطاطا للهكتار: سنقوم بحساب التكلفة الإجمالية لمحصول البطاطا. لما يجنيه الفلاح خلال فترة جني المحصول وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (13): التكلفة الإجمالية لمحصول البطاطا للهكتار خلال ثلاثة أشهر

المصاريف	تكاليف
170.000.00 دج	الغيار
170.000.00 دج	البذور
16.000.00 دج	أسمدة
20.000.00 دج	أدوية
60.000.00 دج	يد عاملة
25.000.00 دج	كهرباء
461.000.00 دج	المجموع
240 ق/هـ (كمتوسط)	المردود

ومن خلال الجدول أعلاه كلفة البطاطا للكيلوغرام هي حوالي 20 دج/كغ، بمعنى أن الفلاح ليحقق ربحا يجب أن يبيع بسعر يفوق 20 دج/الكيلوغرام، والفلاحين عادة ما يبيعون منتجاتهم بالجملة، والأسعار تتراوح في السوق الجملة بين 23 دج إلى 30 دج، أي أن الربح الصافي يتراوح بين 200.000.00-240.00.00 دج للهكتار الواحد خلال 03 أشهر. وهي مداخيل لا بأس بها حسب تصريحات الفلاحين.

ب. التكلفة الإجمالية لمحصول الطماطم/الهكتار: سنقوم بحساب التكلفة الإجمالية لمحصول الطماطم لما يجنيه الفلاح خلال فترة جني المحصول وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (14): التكلفة الإجمالية لحصول الطماطم للهكتار خلال ثلاثة أشهر

المصاريف	التكاليف
100.000.00 دج	الغيار
15.000.00 دج	البذور
20.000.00 دج	أسمدة
20.000.00 دج	أدوية
150.000.00 دج	يد عاملة
600.000.00 دج	المجموع
300 ق/هـ (كمتوسط)	المردود

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت، ومجموعة من الفلاحين، أي أن تكلفة إنتاج الطماطم للكيلوغرام هي 10 دج، وأسعارها في سوق الجملة تتراوح بين 13 و 20 دج، أي أن الربح الصافي يكون بين: 90.000.00 دج إلى 300.000.00 دج. وهي مداخيل يستحسنها الفلاح.

الخاتمة:

من خلال تتبعنا لأثر مساهمة التمويل الفلاحي في التنمية المحلية. توصلنا إلى أن الفلاحة هي جميع النشاطات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب، الصوف، اللحوم، الجلود وتربية الدواجن والنحل وغيرها. في حين أن التنمية المحلية هي العمليات التي تنظافر فيها جهود أفراد المجتمع مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية للمجتمع المحلي والعمل على تكامل هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمة، وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم الوطني الشامل.

أما عن اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: من المحتمل أن السياسات التمويلية الفلاحية المنتهجة في الجزائر كلها عرفت إخفاقا. وهي فرضية خاطئة، بدليل أن القطاع الفلاحي من خلال السياسات التمويلية الفلاحية المتعاقبة حقق فشلا تارة ونجاحات تارة أخرى تحكمت فيها عدة عوامل.
- الفرضية الثانية: يساهم القطاع الفلاحي من خلال الشعب الفلاحية في زيادة الإنتاج ومن ثم تحقيق الاكتفاء الذاتي. فرضية صحيحة بدليل أن ولاية تيارت حققت زيادات معتبرة في الإنتاج خاصة فيما يتعلق بشعبة الحبوب، ساهمت فيها التمويلات الفلاحية بقدر كبير.
- الفرضية الثالثة: تساهم السياسات التمويلية الفلاحية على غرار بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى بنسبة أكبر في توفير مناصب العمل، تحسين المستوى المعيشي للفلاح ومن ثم زيادة التنمية المحلية. فرضية صحيحة بدليل مناصب العمل التي وفرها القطاع على المستوى المحلي. وكذا تحسن المستوى المعيشي للفلاح بولاية تيارت.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ولاية تيارت بطابعها الرعوي وإنتاجها الزراعي الوفير وتنوع محاصيلها وقدرتها على الإنتاج، انعكس هذا على المستوى المحلي بأخذ ولاية تيارت نموذجاً.
 - تضاعف الإنتاج تقريباً على مستوى جميع الشعب الفلاحية.
 - حققت الشعب الفلاحية مردوداً لا بأس به انعكس على تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى المحلي على غرار شعبة الحبوب، الخضار، العلف، وأخيراً شعبة الإنتاج الحيواني.
 - استطاع القطاع الفلاحي من خلال التمويلات الفلاحية. توفير مناصب عمل لا بأس بها على غرار بقية القطاعات الأخرى، وتحسين مستوى معيشة الفلاح بولاية تيارت.
 - ساهم القطاع في رفع معدلات التنمية المحلية بالولاية.
- ومن هذا المنطلق نجيب على الإشكالية المطروحة سابقاً، القطاع الفلاحي يعتبر آلية ومحرك للتنمية المحلية وذلك من خلال السياسات التمويلية الفلاحية الناجمة التي سطرها الدولة. وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم عدد من الاقتراحات في هذا المجال تفعيلاً لدور الفلاحة في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر من خلال مايلي:
- إعطاء الأولوية لنشاطات الإرشاد لصالح كل الفلاحين.
 - إعطاء ديناميكية وتدعيم مبادرة الفلاحين الشباب.
 - تنشيط السياسات الزراعية والاعتماد على التقنيات الحديثة في الري والزراعة من أجل الابتعاد عن الزراعة المطرية السائدة في البلاد من خلال الاستثمار في هذا الجانب وتوعية المستثمرين في القطاع بأهمية ذلك.
 - الزيادة من حجم التحفيزات الموجهة للفلاحين خاصة في مجالات القروض والتوعية الفلاحية.

قائمة المراجع:

- الداهري عبد الوهاب ، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، (1969)، ط 01، مطبعة العالي ببغداد، العراق.
- مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، (2005)، دار المعرفة الجامعية، مصر.
- عمر جنينة وآخرون، (2011)، مداخل في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة.
- تقارير مقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيارت
- تقارير الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية تيارت.
- تقارير مقدمة من طرف مديرية التشغيل لولاية تيارت.
- تقارير مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت.
- تقارير مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيارت.